AR-160

مخصوص کارڈ۔
مصنف :- خطیب دمشقی۔
عنوان :-
ترتیب :-
مرتب :- تفتازانی (سعد الدین
عربی زبان

بعون من انطق لسان الانسان بنطق فصيح وبيان مليح

قد انطبع هذا الكتاب الرفيع الجامع لمسائل المعاني والبيان والبديع المعروف

المطول

صنفه

الفاضل العلامة والمدقق الفهامة وهو المعول عليه للاقاصي والاداني الشيخ سعد الدين التفتازاني رح

في المطبع العالي المعز المنشي نولكشور الواقع في بلدة لكهنؤ

اطلاع - اس مطبع مین ہر علم وفن کی کتابون کا ذخیرہ سلسلہ وار فروخت کے لیے موجود ہی جسکی فہرست مطول ہر
شائقین کو چھاپہ خانہ سے مل سکتی ہی جسکے معائنہ و ملاحظہ سے شائقان اصلی حالات کتب کے معلوم کر سکتے ہین قیمت
...ہیج کے تین صفحہ جا سادے ہین انمین بعض کتب علم معانی وبیان ومنطق وعلم مناظرہ
...جس فن کی ... کتاب ہی اُس فن کی اور بھی کتب موجودہ کارخانہ سے قدر دانی
...کا ذریعہ حاصل ہو

...ین ...

...تانی ... مسعود

...شامل ہین
...۴ - ایساغوجی -
...۶ - تہذیب
...۹ - تعلیقات
...۱۱ - رسالۂ

...نا سعد الملۃ والدین
...ح ضابطہ از
مولوی عبد الحلیم ومولانا مفتی سعد اللہ ومولانا ابو الفتح
ومولانا شیخ الاسلام -
ایضاً - فارسی مع شرح فارسی کمیاب کتاب از مولوی
محمد اسلم حل المتن محشی -
بدیع المیزان - مصنفہ مولوی عبد اللہ بن اٰلہ داد عثمانی
قال اقول - یہ شرح ایساغوجی کی ہی جو مصنفہ اثیر الدین
ابہری ہی -
قطبی منطق مصنفہ ملا قطب الدین درسی کتاب -

میر قطبی - از سید شریف علامہ -
رسالۂ ایضاحات - مسمی بہ بحث المختلطات یہ حاشیہ
قطبی کا ہی -
حاشیہ عبد الحکیم - بر قطبی ومیر قطبی از ملا عبد الحکیم -
شرح سلم - ملا مبین المسمی بمراۃ الروح در مباحث
تصورات و دیگر رسالۂ تعلیقات شرح سلم ملا مبین
مصنفہ مولانا محمد مبین -
شرح سلم قاضی مبارک مع منہیات شرح سلم قاضی مبارک
مصنفہ قاضی محمد مبارک -
منہیات شرح سلم - قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک
ہدایۃ المختاریہ - یہ شرح رسالہ عضدیہ جو منطق مین -

کتب علم مناظرہ

آداب معینہ - در علم مناظرہ مصنفہ ابو الخیر مولوی سید
معین الدین مشہدی -

کتب نحو

مجموعہ نحو میر - شامل چند کتب ذیل محشی -
۱ - نحو میر - از سید شریف علامہ - ۲ - مائۃ عامل
۳ - جمل ہم خلاصہ - ۵ - تتمہ - ۶ - عمدۃ المرام -
ضریری محشی - مصنفہ امام ابو الحسن علی حمید الدین -
شرح مائۃ عامل - محشی درسی کتاب ہی -

عون من نطق لسان الانسان بنطق فصيح بيان مليح

قد انطبع هذا الكتاب الرفيع الجامع لمسائل المعانی والبیان والبدیع المعروف

به

المطول

مصنفه

الفاضل العلامة والمدقق الفهامة وهو المعول علیه للاقاصی والادانی الشیخ سعد الدین التفتازانی رح

فی المطبع العالی المعز المنشی نولکشور الواقع فی بلدة لکھنؤ

من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه
منه بمنزلة المفرد من المركب فكان الحق باسم الدقة منه فان قلت فلم لم يذكر
البديع على ما ذكر في الفنين قلت اشارة الى عدم الاعتناء بشانه لكونه خارجا عن
افادة البلاغة . خلاصة جلبي ٣ قوله وروائع الخ جمع رائعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا
ببدائع الايادي وروائع الاحسان القى بحكمته نظام العالم على
وفق ما اقتضته الحال واورد براعته فرق الانام في طرق الانعام
والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضيضئ الكرم
والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله
واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل
دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم
واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف
والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لاسيما
علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف
عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التاويل فائق

تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار
الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص
على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى
انوار التأويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل
ظهر لباب اثار تراكيبه وصفا ومنه عذب عباب بحار اساليبه
وصفا شعر لا يدرك الواصف المطري خصائصه + وان يك سابقا
في كل ما وصفا + ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد
فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يخوضون في تحرير
مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر
المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض
التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى
تنطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان
والتفطن للنكتة الخفية المكان فاني بعدما قضيت من بعض الفنون وطرا واجلت في
مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال
وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم مطلع جحاج

الافاضل ومخلوا رباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فتشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم
والمعارف واقتلاذ الاناسى عن عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
الى التفحص عن دقائق علم البيان وراجعت الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
فى مضماره وباحثت حذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد فى بحاره و
كثيرا ما كان يختلج قلبى ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى
الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين
جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزوينى الخطيب بجامع دمشق
افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته
مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن قواعده حاويا لنكت مسائله
وعوائده محتويا على حقائق هى لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق
هى نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب لنهاية الايجاز لا يحثا
عليه مخائل السحر ولا مثل الاعجاز شعر على كل لفظ منه روض من
المنى وفى كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقنى عن ذلك انى
فى زمان ارى العلوم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت
شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون

من اندراس اطلال العلوم والفضائل وتبايسفون من انعكاس احوال
الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على التغير ويفنى العلم فيه
ويندرس الاثر لكني لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم
قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار
اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه
قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا السلوك طرائقه من غير دليل
فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل فاختلست من اثناء التحصيل
فرصا مع ما تجرع من الزمان غصصا فطفقت اقتحم موارد السهر
غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ومارست الكتب المصنفة
في فن البيان لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة ولقد تناهيت في تصفحها
غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب
عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية
واودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة
سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق
ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته
بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من مذهب
البغي والاعتساف واشرت الى حل كثير غوامض المفتاح والايضاح
ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح

المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين فی هذه الصناعة
واغمضت عما وقع لبعض متعاطی هذا الکتاب من غير بضاعة ورفضت انتاب
بجاعة خطر وانحقیق الواجبات ومافرضت علی نفسی سنتهم فی تطویل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رمانی
الدهر بالارزاء حتی + فؤادی فی غشاء من نبال + فصرت اذا اصابتنی
سهام + تکسرت النصال علی النصال + وذلك من توارد الاخبار والاحوال بتقاء
المصائب فی العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن فی دیار خراسان لاسیما
شعر دیار بها حل الشباب تمیمتی + واول ارض مس جلدی ترابها + فلقد جرد
الدهر علی اهالیها سیف العدوان واباد من کان فیها من السکان فلم یدع من
اوطانها الا دمنة لم تتکلم من ام اوفی ولم یبق من حزبها الا قوم ببلد عجفی
شعر کأن لم یکن بین الحجون الی الصفا + انیس ولم یسمر بمکة سامر + فطرحت
الاوراق فی زوایا الهجران ونسجت علیها عناکب النسیان وضربت بینی وبینها
حجابا مستورا وجعلتها کان لم یکن شیئا مذکورا والی الله المشتکی من دهر
اذا اساء اصر علی اساءته وان احسن ندم علیه من ساعته ثم
الجانی فرط الملال وضیق البال الی ان تلفظنی ارض الی ارض وتجرنی دفع
الی خفض حتی انخت بمحروسة هراة حماها الله عن الافات ففتح الله عینی
منها علی جنة النعیم بلدة طیبة ومقام کریم شعر لقد جمعت فیها المحاسن کلها

واحسنها الايمان واليمن والامن، فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم
والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
مرفوعا معقودا وعاد عود الاسلام الى رواية واضحى وضح الفضل الى حائه ونظم شمل
الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال
العدل والاحسان وارتعوا فى رياض الامن والامان كل ذلك
بميامن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب
الامم خليفة الله فى العالم حامى بلاد اهل الايمان ماحى آثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل و
الانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء الولاية فى الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد فى نصب سرادق الامن والامان
الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته فى اعلاء
كلمة الله الصادق نيته فى احياء سنة رسول الله شعر خليفة
ملك الآفاق سطوته، والحق كان مداه اية سلكا، يحوم حول ذراه
العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا، يحيى نسيم رضى منه
الزمان وكم، مكان يلظى من سخطه هلكا، اطار صاعقة من نصله

فيها + الى السماك لواء الشرع قد سمكا + وصادف الرشد منها كل معتسف
قد كان فى ظلمات الغى منهمكا + فالدين صار قرير العين متبسما + والملك
اقبل بالاقبال متنسكا + علا فاصبح يدعوه الورى ملكا + وربما فتحوا عينا
غدا ملكا + وهو السلطان الغازى المجاهد فى سبيل الله معز الحق والدنيا
والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين **ابو الحسين محمد** كرت لازالت
اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته
فهو الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية ثم ما
اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص
من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام **شعر** اقامت فى الرقاب له
الايادى + هى الاطواق والناس الحمام + فقرأت الحمد لله الذى اذهب عنا
الحزن ونسيت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا
وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدى وهز من عطفى ثم هدانى
الله سبحنه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل فى تنقيحه و
تهذيبه واضفت اليه ما سمح به فى اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله
للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا
بنفائس الغرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لازالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبى وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلانى

وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروني بما عانيته في
هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين
هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العرفي موصوف عزيز المرام قليل
الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ونشأ الجدال
والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجوا من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد
هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا
ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد و
الشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق

لانه هو المفهوم عند الاطلاق ١٢ ملازاده

او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل
انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام ومزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على
اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق وكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب
الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان يقال ان كونه للجنس مبنى على انه
المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن
لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة للفساد لفظا ومعنى
اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اى انعم به مع تعذره في المعطوف اعني
علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم يعلم بدل
من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى
فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة

ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ
دون شئ وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم
ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع
اى محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه يتعاونون ويتشاركون
في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد
صاحبه ما فى ضميره والاشارة لا تفى بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي
الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق
الجميع عليه لان كل واحد يشتهى ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور
على الغير ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي
مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم ان الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة
وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه تعالى وهى المعجزات واعلى
معجزات نبينا عليه الصلوة والسلام القرآن الفارق بين الحق والباطل
فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة
نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله
ما لم نعلم وقدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب

دعاء للشارع المبين المتقن للقوانين الكلية التي هي علو الشرائع وافضل من اوتي
الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علو الشرائع على ما فسر في الكشاف
لفظا او في تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز
ويقع للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص
الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه وبمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب ضد الخطاء ثم دعا
لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله
اهل بدلالة اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر في عن الكسائي
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد كان اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازم منه
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها اللصوق بالاسم اللازم للمبتدا قضاء
لحق ما كان والقاء لسقدلها الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات
الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا
او معنى قال سيبويه لما للوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم
منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة
هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا اذ لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه

لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله
من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به
اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها
فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار و
الخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي
عليه الصلوة والسلام في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته
من اشرف الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره في المفتاح من ان مدرك الاعجاز
هو الذوق وليس هو الا نفس وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع عنها قلنا
معنى كلامه انه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر
ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم
ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس للحصر المستفاد منه حقيقيا
حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في
مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة
والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم
الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن

بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح
وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام وتشبيه
الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان
بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تأليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ولا
تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه
تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى قيل مكان ضرب ربض
لما ادى الى الفساد وليس للاعجاز بمجرد الالفاظ الا لما كان للطائف تهذيب العلمين
مدخل فيه لانها لا يتعلق بنفس الالفاظ لذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه
استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كاللآلي والدرر وكان القسم الثالث من مفتاح
العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف
السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة
وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو
وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسألة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق في هذا المقال فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها
تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول اي القواعد وهو متعلق بمحذوف

بفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لان المصدر عند العمل مأول

بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم

جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول

ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي لا تأخذكم بهما رأفة ومثل

هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف اليس كل ما اوّل بشيء حكمه حكمه او يقال

ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء

منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع

في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو

الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستجيء

الفرق بينهما في بحث الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا ينبو على

الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر لكان قابلا للاختصار لما فيه من

التطويل مفتقرا خبر اخرى كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد و

الى التجريد لما فيه الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا

لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة

وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم

القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب

وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر

يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى

عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي ذكرت لايضاح القواعد

وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد

بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم

فهي اخص من لا امنعك ولو ال من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا الوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني
في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه في ترتيبه اي المختصر ترتيبا
اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب
السكاكي والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال
تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي لتناوله وطلبا للتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يتناول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان
المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا و
تعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المآخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد

لم اظفر اى لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوائد ولا بالاشارة

اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها

يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره

ولقد تعجب في جعل ملتقطات كتب الايمة فوائد ومخترعات خاطره

زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله لا يعرف لتقديم المسند اليه

ههنا وجه حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو

للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله

من المضارع نفسه كما سيجيئ في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال من

ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث

منه انه اى الله تعالى ولى ذلك اى النفع وهو حسبي اى محسبي كافي لا اسال

غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل

عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم الرجل

فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية

واما على حسبي اى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم

كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قوله زيد نعم الرجل ثم

عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله

تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء

على الاخبار هذا وان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة

وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن

او لا الثاني المقدمة ولا الاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه كحده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم الامر واحتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان وثانيهما ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة

في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة وا علم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت من اللكنة وجادت لغته ولم يلحن وافصح به اي صرح به توصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي المتكلم والكلام فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصرح بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القوانين ومن التنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا

الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان فى صفة له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد لا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك بين معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة و لا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فيصح ان تفسير البلاغة والفصاحة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنا اخذناه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شئ من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع فى البيت السابق مستشزرات اى مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره اى رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى وتمامه تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل اى تغيب العقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر

والمثنى

والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس
بخيط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب في الاخرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزرات هو
توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من
المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد
غير متنافر من القريب المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن
البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى
الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ
وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق
فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص
بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال
الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام

قوله من المهموسة ... اي حروف المذكورة في الحروف التي يجري بعدها ... قوله وهو توسط الشين ... صفات الحروف المتجاورة في الكلمة ...

٢١

المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الواء عهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم علي وتنحوا عنه كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق

انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه
قوم يعصرون ابهامه ويوذنون في اذنه فافلت من بين ايديهم فقال ما لكم
تكاكأتم على كما تكاكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرجا
في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا
اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف اوكالسراج في البريق واللمعان فهذا
قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه
وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على
هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه
لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة
فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال
الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة
وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريبة يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية
بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم
ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور

له قوله فوثب ۱ه اي فوثب متعصبين عليه قوم يعصرون ابهامه ويوذنون في اذنه ليصح اذ هي ربيت [illegible] ذلك ۱ه فافلت من الافلات وهو الخروج ۱۲ عبد الحكيم [illegible]
قوله اي كالسيف السريجي ۱ه فيه اشعار بانه تشبيه وصيغة التفعيل للجعل المجعول سيفا سريجيا وسراجا عبد [illegible] الاتحاد [illegible]
قوله فهذا قريب ۱ه اي المعنى الثاني قريب من هذا القول لان البرق واللمعان موجب للحسن [illegible] فانه قريب والمقصود [illegible] قريب من الاستعمال [illegible]

في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح الذي ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجحفت في امثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر زعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما تشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شئ لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناه فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر من الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ من سماع

الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس سماعه ومنها ما يستكره نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشي اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه امير المومنين على بن ابيطالب رضى الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا او الجحيش والطخو وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ فى السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وهذا ليس بشئ للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا اجفخت و ملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض اسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ

متفاوتة باختلاف المقامات كما سيجئ فى الخاتمة ولفظ ضيزى فى دسر كذلك

والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد

مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته ولتحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة سواء كانت متنافرة ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله شعر جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل + وقوله شعر لما عصى اصحابه مصعبا + ادى اليه الكيل صاعا بصاع + ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل

اما قوله شعر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر + وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله شعر الا ليت شعرى هل يلومن قومه + زهيرا على ما جر من كل
جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على
اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل كقوله شعر وليس قرب قبر حرب
قبر + صدره وقبر حرب بمكان قفر + اى خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو
دون ذلك مثل قوله اى قول ابى تمام + كريم متى امدحه امدحه والورى معى
الواو للحال وهو مبتداء وخبره معى + واذا ما لمته لمته وحدى اى لا يشاركنى
احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استعمال اذا و
الفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق
منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء
مما عابه الصاحب قال المصرح فان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من
القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثانى
تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران
على كلام غير فصيح مما لا يجترى المؤمن عليه صرح بذلك ابن العميد وهو اول
من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع
بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فلان في تكريبا مدحة تقلا لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشاء الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهرة الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق فى مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي

وما مثله فى الناس الا مملكا + ابو امه حى ابوه يقاربه + اى ليس مثله فى الناس حي يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملك اعطى الملك والمال يعنى هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله

احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه
ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي
هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه وهو حي ولهذا نصبه
والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
فقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس لبطلان
العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل
في قولنا ليس مملكا في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مملكا له في
الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل عن مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة
على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني
المقصود وذلك الخلل انما يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة
المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي
اساءني وسرني شعر ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه

اخطاء في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود
العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان المجموع خلو العين
من البكاء حال ارادة البكاء فهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة الى ما قصده
الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء ومواصلة الاحباء ولهذا
لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر و
اللبن قال الحماسي شعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط * عليك بجاري دمعها
لجمود * فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجاز من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلت هذا انما يكون لصحة
الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى
هذا بسهولة فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه
الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام
الذي ليس له معنى ثاني فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب في الجريان على عكس المطلوب في اني الى الان كنت اطلب
القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد و
الفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح

والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته
كما هو الصواب فالمعنى ابكي واتحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكننا كب عليه لان
ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فياتي بضده هذا هو
المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف منشاه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه
اراد بطلب الفراق تطييب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب
والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب
بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في
سا طلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب
ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو
ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اى كقول ابي الطيب شعر وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة
ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو
الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها

كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق
بشواهد شواهد فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر
كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك شعر حمامة جرعى حومة الجندل
اسجعي * ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لاتنبت
شيئا والجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة
وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع
هدير الحمام ونحوه وتمامه * فانت بمرأى من سعاد ومسمع * اي بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا
في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ
بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة
كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم وقال
الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله شعر يا علي
بن حمزة بن عمارة * انت والله ثلجة في خيارة * ثم قال الشيخ لاشك
في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح
ولطف كقوله شعر فظلت تدير الكاس ايدي

جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة الحارث بن شهاب وما اورده المص لا يتضح من
كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة
لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت الاول او غير مترتبة
كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات
جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من
اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة
الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا
نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا او بشاعة بذلك والا فلا جهة لاخلالهما
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم
نوح وقوله تع وذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تع ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف
ورسم القدماء الكيف بانها هيأة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيأة
والعرض متقاربا بالمفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيأة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة

والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية
وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة
اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره
على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية
ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة
في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس
فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيأة الراسخة حتى لو عبر عن
المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى
فصيحا حالتي النطق وعدمه سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ
فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
لو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم
هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام
فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل

مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنها الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة لترفع
حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال
بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ
بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على
الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا
لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه
السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء للسببية والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على
وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى
خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي
تاكيدا والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد
وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير
ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اى فصاحة
الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير

بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر
اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات و
الحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا
المقام غير اعتبار اللائق بذلك ولاختلافهما عين اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجئ اعتبار مناسب
للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا
يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا
عن التاكيد او موكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه
لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بالشئ
من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور الى غير ذلك والى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غيره او جملة اسمية او فعلية شرطية او ظرفية مقيدا بالمتعلق او غير
مقيد على ما سنفصله واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث

فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث
اجمالى يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذي
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند ومتعلقه يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق
الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند ومتعلقه يباين مقام تقييده
بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام
ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق
والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم
الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزءها
ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز و
الاطناب لكونهما نسبتين حدا وداو مراتب متفاوتة ومقام كل يباين

مقام الاخر وكذا لخطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من المعنى الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من
شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى صوحبت معها وضمت اليها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام
ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع
المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او
الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية
او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند الاسمي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى
غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير
والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان

الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه ای انحطاط
شانه بعدمها ای بعدم مطابقته الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار
هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن
الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع
بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى
الحال يدل على تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما
تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان
اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

هذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في المعنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما تردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من موضع الفاء من ثم الى غير ذلك وتنظر في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير

والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه و
وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ نفسها من حيث
هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي توضع لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له
مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في
بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
اي الى ما ذكرنا من تمام التفصيل
لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض
المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة
عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير افادته المعنى عند التركيب
لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب
على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل
فيه ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعـ قليلا ما تشكرون اي في كثير

من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى الى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان
المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك
ان الفصاحة من صفات الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه
التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت
انها من صفات الالفاظ اراد بها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المص فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على
ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على
معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ
والثاني انها وصف في الكلام بها يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل
بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى

المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعاني ثواني والشيخ يطلق على
المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان
الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان
يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد
المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت انهما من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك
المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني
المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني
تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن يريدون
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني ولسبب انهم جعلوها اوصافا

المعاني بيّنا فهموا انها صفات للمعاني الاول المفهومة بحسب اللغة اعني الزيادات و
الكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم
يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه فقولنا صورة
تمثيل وقياس بما تدركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من
انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك توجد بين المعنى
في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو
مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من
التصوير هذا انتهى ما ذكره الشيخ ثم انه شدد التنكير على من زعم ان الفصاحة
من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم
التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عارض
في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي بحسب اللفظ لا من اجل شيء يدخل
في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته عن اللحن في
الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها
مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون
هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى
فصيح والجواب عن الشبهة ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ

ان يوصف بالفصاحة انما يكون فى المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن
كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وبها اى للبلاغة فى الكلام طرفان
اعلى اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام
فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن المعارضة
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلو
البلاغة كان بالتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما
حق الرعاية فياتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة
قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال تقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما
الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات
فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بغير علام الغيوب ممنوع
كما ترى كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ
فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى اليه

ينتهى لبلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر و ما يقرب منه
فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز و ما يقرب من النهاية و كلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كلام البشر و غيره و اما الثانى فلا يليق مع الفساد
على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اى مرتبة البلاغة و درجته هى
الاعجاز و الاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى لوجدوا
فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه و بلاغته فكان
بعضه بالغا حد الاعجاز و بعضه قاصرا عنه يمكن معارضته و مما الهمت
بين النوم و اليقظة ان قوله و ما يقرب منه عطف على هو و الضمير فى منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه
فى البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز و هذا هو الموافق لما فى المفتاح
من ان البلاغة تتزائد الى ان يبلغ حد الاعجاز و هو الطرف الاعلى و ما يقرب
منه اى من الطرف الاعلى فانه و ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده

كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه
اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحقق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج
عن حد البلاغة ولفظ تتبع اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم
لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي
من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة تقتدر بها على
تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها

في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علو بما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة
على ماسبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في
الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع
الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان
ويحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادى
المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن
المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غير تمييز
الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة
بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه
ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان
الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء
في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة

المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين ويتوقف
عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع اليها احق خير فالحاصل ان البلاغة
ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة
الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله
والثاني اى تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام
فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاءه تمييز السالم من
الغرابة من غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة
وتمييز السالم من المخالفة من غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف
ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع
الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء
وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف
ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان
تمييز الفصيح عن غيره ما يبين اى يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز

قوله لان غاية يعني ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين وتوقفها عليهما ان اريد بهما التمكن منهما و العلم لكونهما غرضين لها ١٢ چلپی رحمه الله
قوله يتوقف الخ لانه يستفاد من التعريف ان عليهما عند المتكلم بسبب التأليف لكلام البليغ نفسه وان التأليف يحصل بالاحتراز عن الخطاء في تادية المراد كون تلك الكلام وتمييز كلمات الفصيح عن غيرها فيكون البلاغة مفيدة لهما ايضا ولكن معلوم ان من تاثر لكل علم يحصل الممارسة والملكة اذا

السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا مثنا فرعون مرتفع وكذا تنافر الكلمات في هوى ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار
بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علوم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي
الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع
علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة **الفن الاول**
علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم
يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال
ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة
بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما
واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها
بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا
الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها

قوله ولا يخفى وجوه المناسبة آه اما تسمية الاول بالمعاني فلانها حيث عن افادة التراكيب خواصها التي هي المعاني المخصوصة فخصص التسمية اشتمالها متعلقة بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه متعلق بامور بديعة واشياء غريبة واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه تبيين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ما سمي الكل باسم البعض بالضرورة كان صحيحا لتجنيس نحوهما ١٢ حلبي

قوله الفن الاول آه ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قوله فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتيج الى تقدير المضاف الماخوذ في الاول اي معاني الفن الاول علم المعاني

مفهوم علم البيان بمنزلة الاعتبار من منزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه ١٢ عبد الحكيم

٥١

فونجيها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى ريد هي لعلم
لهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت
فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة
بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز
ان اريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة
يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم الكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون
علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك او لا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمص قد
جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات وقال يعرف بها احوال اللفظ العربي دون
يعلم وكان يقال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم
لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا يندفع ما قيل ان
اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو
تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة له عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل
فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل

من عرف مسائله منه والمراد باحوال اللفظ الامور الجزئية العارضة له من التقديم
والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو
قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتاخير مثلا او هذا واضح لزوما او فسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا
للفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها
يطابق اللفظ بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد
تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ
هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية
للتاكيد او الذكر او الحذف وغير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال اذ ليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها
قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر

والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال و
الا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه و
يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي
يورده المتكلم تكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق
الكلى على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه
كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظهر
ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في
التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة
موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير
وانما عدل من تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره لوجهين الاول ان
التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب

الصادر عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله
البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في
تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه
اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم وروده لان كلام السكاكي على انه فسر
التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان نعرف بحسب
عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فنتبع خواص تراكيبه من غير ان نتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع
اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من
ادلتها التفصيلية وهو ظاهر فاقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد
الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربته فيما
اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطاء لان خاصية ان يدل

قائلا ان يكون لنفي الشك اورد الانكار وحاصلته نيل ضربيا ان يكون الحصر
وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما
هو له وهذا البحث معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال كمعنى توفية خواص التركيب
حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها
نطاق البيان ثم لا وضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام
العربي لمقتضى الحال ويحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاصل في علم المعاني على كل باب وظاهر
هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم
وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد

الجزئي والثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند والرابع احوال متعلقات
الفعل والخامس القصر والسادس الانشاء والسابع الفصل والوصل والثامن
الايجاز والاطناب والمساوات وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع
النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه
لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد
جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي
يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق
تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان
لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه
والخبر لا بد له من المسند اليه والمسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو
ذلك وهذا الاجهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون

للمسند له ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل
جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على
اصل المراد لفائدة و احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون على مقتضى الحال فالزائد الذى لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر و
الوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
فالذى يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد
منها بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة
ومن رام تقرير هذا الكلام بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هى الباب
الاول والمفرد اما عمدة او فضلة فالعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة مسند اليه ومسند ثم
لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر
افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهو به زيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد

لان القصر والوصل والفصل احوال ١٢

ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شعب وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه
كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هناك ابحاث راجعة الى
الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه سمى هذا
البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم
ان الخبر كلام يكون نسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه
فالخبر على هذا المعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق
والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشئ على
ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما
الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته
للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور و
اتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق
الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم
اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة
الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك

ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا
ذلك او بالنفي بان هذا ليس ذلك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد
وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة
الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب و
هذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت
ابيع واردت به الاخبار الحالي فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير
هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه
لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا
موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون
الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وبين
قولنا حصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر
عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء
تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد بذلك كذب والواو في

قولنا ولو خطاء للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطاء او لو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكننا اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر تمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح تكذيبهم

ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة
فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع
ليس بشيء لظهور انه ليس خبرا بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي
في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في
الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية
شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مسندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به
المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون

التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند اعلم
ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين
وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولئن رجعنا الى المدينة من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي ابن سلول واصحابه فحلفوا على
انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت
الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون الخ
فبعث الى النبي عليه السلام رجلا فقرء علي فقال ان الله تعالى صدقك يا زيد
الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب
وهو غير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب
فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق

وكذب الخبر عدمها معا اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير
مطابق ويلزم فى الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفى الثاني عدمها ضرورة
توافق الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعنى المطابقة
مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر فى كل منهما جميع الامرين
اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر وكثيرا ما يقع الخبط فى هذا المقام و
في تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضى منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر فى
الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد
بالثاني اى الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثاني قسيم
الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصدق فمراد اظهار تكذيبه لا يريدون
بكلام الصدق الذي هو بمعزل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا

عليه

لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام لم يصدق بوجه
من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم ان يكون كلامه خبرا حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة
فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فيكون هذا
منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض انه لا يلزم
من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم
اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه
صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى
ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون
يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس
قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا
حصرا للخبر الكاذب في زعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد
ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فقط كما استدل به الجاحظ فالمعنى قصد
الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل
فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر فانه لا قصد
له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة
واستعمال العرب ولا نزاع ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان
قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا
ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات
مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر
بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام
تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا
وتصورا كما في قولك يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب ما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق و
يا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة
الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير
التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد
اصطلاح فلا مشاحة **الباب الاول** احوال الاسناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري

مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى
او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او
منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
فى عرفهم وانما ابتداء بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذى
يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا
التي بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل منه
بالاشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة
كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم
المعاني انما يبحث فيه عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم ينسب احد الطرفين الى
الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اى من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
رب انى وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجاءها وعكس تقديرها و
التحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام

رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المومنين الاية اذكار لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد
ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله ؎ قومي هم قتلوا اميم
اخي ÷ فاذا رميت يصيبني سهمي ÷ هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه
انما كان بصدد الاخبار لاشك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم
كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او لونه اي الحكم عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا
لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه
اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان للانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر
انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل
على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشئ ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد
منه الضرب لئلا يلزم منه اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح

لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين
متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكان المراد
انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فالكار
دلالة الخبر على ثبوت المعنى انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا
فهم المعنى عنه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج
احتمال عقلي وبهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان
ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا
متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض
لامتناع تحقق المتناقضين ثم التحقيق ما ذكره بعض المحققين من ان جميع الاخبار
من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو
نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمل من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى
بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو
بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس

كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة
الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان
المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه
لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علم المخاطب بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل
فعلى حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان
العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا
في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك المخبر وكذا الثاني
لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من
نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول
وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع
ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول
حاصلا قبل حصول الثاني فلا يكون حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم
بكونه حافظا للتورية يتروح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من
شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولم يخطر ببالنا ان
صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء
علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود
علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر

و يمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول
صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المص وعن لنا بيان ان الذهن اذا التفت
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم انه علمه فانا نفرضه فيما
اذا كان مستحضر للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا
يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون
خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا
الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري
في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب
العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك
للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل فلما ترك العمل فكانه جاهل بموجب
فيجب بيان الموجب للسائل العارف لما بين يديك بما هو هو كتاب لان
موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك
ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح
وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه

ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد
بصدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء
من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان
الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على
ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم يمنعهم من ذلك الشراء لامتنعوا
منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون منه وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان
هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله تعالى ولقد علموا الآية خبر القي عليهم
مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على تنزيلهم
عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق لما في المفتاح ثم اشار الى
زيادة التعميم بقوله وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة
عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الشيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن عن
الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه
لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه
ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء
الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا
يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان قطعا استغني على لفظ المبني للمفعول عنه وكذا الحكم

وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونونا التاكيد واما الشرطية وحرف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقوية اي الحكم بموكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم كما خلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واسمية الجملة واللام لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوا هم اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ منه وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله

لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث وهو يونس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التاكيد فى الاول والتقوية بموكد استحسانا فى الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيدا لكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه

لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل
غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح اى لغير السائل
بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعني ينظر اليه يقال
استشرف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه يبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا
تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح
بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة
الطالب قيل انهم مغرقون مؤكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم
يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد
فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم
يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد
الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في
هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة
فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر

من حيث انه يفيد فائدة التعليل

عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن فضلة جاء
شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على
الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكران في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا
الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل
كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا او مثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا
بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل
مما يعد من امارات الانكار وجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر
ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل ذلك الشيء ارتدع
عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده
كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل
الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر
في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب
فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين
احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة
المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان
قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو
زيد قائم زيد قائم ويكون هذا على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل
انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب
بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب

عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا تاويلين
احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا
يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب
عنه بمعنى انه لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو
مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة
للانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
عن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وان وزانه
وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرار لكن المذكور
في دلائل الاعجاز ما يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر على الوجه المذكور يسمى في علم البيان بالكناية وهي ترك لازم الشيء لينتقل
عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي

يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على وجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن عن الانكار تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكشاف في شرح قوله ع فى المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع فى المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادى الراى ويوجه السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن الموكدات فى الابتدائى وتقويته بموكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان فى تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب فى كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة

على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشئ وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومنها تصحيح اضمار الشان مع حسن الكلام بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من عمل سوء الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتداء كقوله ع ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون + وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله شعر ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان + ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا ولو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المومنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ

التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية
فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما
به معتقدا له كما تقول انك لعالم وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
فاذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى دعاء ان هذا
الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكر التطابق والادعاء
وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله
فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم
به ولازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد
مطلقا سواء كان انشائيا او خبريا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا
يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز
لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه
كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على
ما ينسب الى العقل وهو الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما
هي باعتبار انه ثابت فى محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك
هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات

الضرب دون الخروج وانه لا ثباته في الزمان الماضي دون المستقبل ولا اسناد
ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده فنسبوا اليه فان
قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح و
تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه
من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند
اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء
كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضرب
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق
بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه
ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادخله بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق
بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر
كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في الاعتقاد
ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله
او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة

حاله عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد حصل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف
حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة
وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء
زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهو
ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة
على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم قرينة تقدير المسند اليه احترازا عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه
لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان
للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل
ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما
لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح و
هو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامرين
الاول انه جعلها صفة الكلام والمصنف جعلها صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى
حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ

عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروج عنه آه الثالث انه غير منعكس لعله صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا
في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابنا بالانم
عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من
ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع
على السرائر وللقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولك فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي
ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا واخرجنا الى شيء مغسول وكلام
عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني
ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد
المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان
لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به

هو له على ما صرح به فيما سيجئ وهذا الاسناد اسناد الى المبتداء والاسناد الى المبتداء
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما
ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في
الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد دخل ح في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشارح فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد
اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه
ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر والجواب ان معناه انه
لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى
ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قوله قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في
نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي
وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل انهارك صائم وليت نهاري
صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى
مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او

او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى
غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول به فيما بنى للمفعول بتاول
متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤل
اليه من الحقيقة والموضع الذي يؤل اليه من الفعل لان اولت
وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اى انتهى اليه وَ
المآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة
للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين
بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى كثيرة مختلفة جمع شتيت كمرضى
جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والسبب والمكان
والزمان ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان
الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا
كان مبنيا له اى للفاعل والمفعول به يعنى ان اسناده الى
الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له
حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما

كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل والمفعول يعني غير
الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول به للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير
الاسناد عما هو له لغيره لمشابهته اياه في ملابسة كما استعير للرجل
الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز والاستعارة
في شئ من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة تشبه
الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع
بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان
او الكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين
اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه
في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة
راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل
مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء اذا ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف
الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان
من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذي يريدون المبالغة في وصفه
بما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية

دهياء وشعر شاعر ونهاره صايم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى
الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم
يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي مر ان آخر عنهما
وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما عرف
والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي
يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب كلامه
ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه
ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال
فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد والاليم انما هو
الضال والمعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر
ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس
عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون
بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو الحكيم
في اسلوبه وكتابه وبعيد اليوم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل
واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظايرها والمعتبر

عنده صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قد قال المجاز
العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذلك ان تجعل مثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى
شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو قول الشاعر ع يا سارق الليلة
أهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك
من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون
في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند
اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه
ان يضاف اليه لانه تجاوز موضعه الاصلي فالمذكور في كتاب ما تعريف المجاز
العقلي في الاسناد خاصة او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف
اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه
الامثلة فانه جعل فيها البين شقاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مستغرقة
والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم

ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم
سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية
اليها فافهم وتبصر فلا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام
السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع
البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن
لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت
اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب نعم اي
سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما
جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع
طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وانما قلت بضرب من التاول ليحترز به عن الكذب فاعترض المص عليه بانا
لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه

بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى
ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو
كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص
باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل و لقائل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور
الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في
ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة
اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا
فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوليه عند المتكلم وبضرب من
التاول ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا
يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب
المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند
العقل في نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت
الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاول والقصد الى

انه اسناد الی السبب لانه اسناد الی ما هو له فی نفس الامر وبالجملة ان اراد غیر
ما هو له فی نفس الامر فقد خرج عن تعریفه امثال ما ذکر وان اراد عند المتکلم فی الظاهر
بقرینة ذکره فی مقابلة الحقیقة فقد خرج نحو قول الجاهل للتنبه ولا الاقوال الکاذبة لقوله
عند المتکلم فی الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسنادا خراج نحو قول الجاهل
الیه فاسد قلت اراد بالاسناد الی غیر ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنی
ما تصدق علیه انه اسناد الی غیر ما هو له بوجه ما اعنی المغایرة فی الواقع او عند المتکلم
فی الحقیقة او فی الظاهر فیدخل نحو قول الجاهل والاقوال الکاذبة لان الاسناد
فیها الی غیر ما هو له فی الواقع وقول المعتزلی لکونه الی غیر ما هو له عند
المتکلم فاخرج جمیعا بقوله بتاول وبقی التعریف سالما ویخرج عنه ما لا تاول فیه ویدخل
نحو قول الدهری والمعتزلی انبت الله البقل وخلق الله الافعال کلها بالتاول لکونه اسنادا
الی غیر ما هو له عند المتکلم وکذا نحو قول الدهری انبت الربیع البقل بتاول حین یظهر انه
موحد لکونه اسنادا الی غیر ما هو له فی الواقع وکذا قول الموحد انبت الله البقل بتاول
عند اخفاء حاله من الدهری واظهار انه غیر معتقد بظاهره بل انما اسنده
الی السبب لانه الی غیر ما هو له عند المتکلم فی الظاهر لا یقال العام لا یتحقق
الا فی ضمن الخاص وقد تبین فساده فکیف یجوز ان یراد غیر ما هو له
اعم من ان یکون فی الواقع او عند المتکلم فی الحقیقة ۲ و

فی الظاهر لانا نقول فرق بین ارادة مفهوم العام وبین تحققه ولا یلزم من عدم تحققه الا فی ضمن الخاص عدم ارادته الا فی ضمنه وقد تبین ان الفساد انما ینشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد فی ارادة العام بعمومه فلیتامل فان هذا مقام یستصعبه اقوام ولهذا ای ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فیه لم یحمل نحو قوله ای الصلتان العبدی شعر اشاب الصغیر وافنی الکبیر کر الغداة ومر العشی + علی المجاز ای علی ان اسناد اشاب وافنی الی کر الغداة ومر اللیالی مجاز مادام لم یعلم او لم یظن ان قائله لم یرد ظاهره لعدم التاول بل حمل علی الحقیقة لکونه اسنادا الی ما هو له عند المتکلم فی الظاهر کما مر من قول الجاهل ما لم یستدل یعنی ما لم یعلم ولم یستدل بشیء علی انه لم یرد ظاهره مثل الاستدلال علی ان اسناد میز الی جذب اللیالی فی قول ابی النجم شعر قد اصبحت ام الخیار تدعی علی ذنبا کله لم اصنع + من ان رات راسی کراس الاصلع + میز عنه قنزعا عن قنزع + ای بعد قنزع و هو الشعر المجتمع فی نواحی الراس جذب اللیالی ای مضیها واختلافها وفی الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطئی او اسرعی حال من اللیالی علی تقدیر القول ای مقولا فیها ذلک ویجوز ان یکون الامر بمعنی الخبر ویجوز ان یکون منقطعا عن الاول ای اصنعی ما شئت ایتها اللیالی فلا یتفاوت الحال عندی بعد ذلک ولا ابالی مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقیبه ای عقیب قوله میز عنه قنزعا عن قنزع افناه ای

ابا النجم اذ شعر افناه قيل الله ای امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك

افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد

المنشي والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب

واقسامه ای المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان

وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب

الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع

النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة

الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قويها النامية

وهي في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارتها الغريزية مشبوبة

ای قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند فيه حقيقة

والمسند اليه مجاز او احيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا

وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف

عما هو عليه بل حالهما كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما

عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد ان كانا

مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط

في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة

الى افق المشرق واطلعي وتمامه على طرفي بحبل الجواشي ١٢ قوله يا بنت عمي لا ناوي

ای الشمس فتح من افق المغرب فارجعي ١٢ منه سه قوله فارجعي

معنى كونه عالما ١٢ عبد سه قوله حتى اذا واراك

بخطاب لكن بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقة لا اطلع

الارادة عليه لعدم الامر حقيقة عند المحققين او ما عند القائلين

مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصيغة ثم بين ارادة والعطف

بيان له ان كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل ان يكون

فانه مفعول القيل ان كان مصدرا او بدلا وعطف

وارادته في القيل او الابالام القول اطلع

له قوله ای امر الله

او مجاز فالمجاز فی قولنا زید نهاره صایم انما هو اسناد صایم الی ضمیر النهار وکذا
فی قولنا الحبیب احیانی ملاقاته المجاز اسناد احیانی الی ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة
خبرا الی المبتدا واما علی مذهب السکاکی ففیه اشکال وهو ای المجاز العقلی فی
القرآن کثیر کقوله واذا تلیت علیهم آیاته ای آیات الله زادتهم ایمانا لم یقل منه قوله
تعالی او نحوه ایهاما للاقتباس وان المعنی اذا تلیت علیهم آیاته زادتهم تصدیقا بوقوع
المجاز العقلی فی القرآن کثیرا والمقصود ان اسناد زادتهم الی ضمیر الآیات مجاز لانها
فعل الله تعالی وانما الآیات سببها یذبح ابناءهم نسب الی فرعون التذبیح الذی هو
فعل جیشه لانه سبب آمر ینزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو
فعل الله حقیقة الی ابلیس لان سببه الاکل من الشجرة وسبب الاکل وسوسته مقاسمته
ایاهما انه لهما لمن الناصحین یوما نصب علی انه مفعول به لتتقون ای کیف تتقون یوم
القیمة ان بقیتم علی الکفر یوما یجعل الولدان شیبا نسب الفعل الی الزمان وهو لله حقیقة
وهذا کنایة عن شدته وکثرة الغموم والاحزان فیه لانه یتسارع عند تفاقم الشدائد
والاحزان الشیب او عن طوله ان الاطفال یبلغون فیه اوان الشیخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البیت ای ما فیها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الی مکانه
وهو فعل الله تعالی حقیقة وهو عطف علی کثیر غیر مختص بالخبر کما یتوهم من تسمیته بالمجاز
فی الاثبات ومن ذکره فی احوال الاسناد الخبری بل یجری فی الانشاء نحو یا هامان ابن لی صرحا

تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهذا ان سببه امر وكذا
الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب مثل فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد
جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه
ومنه اجر النهر لا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا النهر جار وصلوتك نائم
ونحو ذلك لا بد له اى للمجاز العقلي من قرينة لفظية صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة اللفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل
الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا
اى من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه
به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وبنى الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه
اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات
وصدوره عطف على استحالة اى كصدور الكلام عن الموحد فانه يدعي الموحد الحق انه
ليس بقائم في المذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت
وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه اسناد الى ما هو له لكن مثال هذا البيت ليس
مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله

قوله ومنه اجر النهر فصل ... الاشتغال عما قبلها لان الموجود في الاولين ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه ... لاسنادهما لا في السوال ... في الآخرين اسناد معنى الكلام ...
قوله اى من جهة العقل او من جهة العادة ...
اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز من النسبة
الاستحالة القيام ولكن تنقل اليه المراد بهما استحالة ...
... والحكم بكونه محالا او عدمه كذلك ثم ان المصدر ...
الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو السامع ظاهر
جواب سامع بالقرينة ان قرينة المجاز عند السامع ... الكلام محالا نفوذه عقلا او عادة ... عن جهة النسبة يعني النسبة ... على المحذوف

الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له مما هو الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفته فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتزل شعر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمني نفسي لاجل حق لي عليه وقولك محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر شعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي ان يضرب المثل بي الهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس هذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة له كما في قوله

تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على انسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع فى وصرلى وبريدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه
الفعل فجعل للحق ولو جهه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا
فى الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة
واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى وفيه نظر لان
الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان
ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز العقلى السكاكى
وقال الذى هو عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن
الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة
هذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهو عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تشبيه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية تشبثت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقى للانبات يعنى القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من لوازم
المساوية للفاعل الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعنى ان المراد با

هو الشافی الحقیقی بقرینة نسبة اثبات الشفاء الیه وکذا المراد بالامیر هو الملک بل الاسباب
الهزیمة هو الجیش بقرینة نسبة الهزم الیه والحاصل انه یشبه الفاعل المجازی المذکور بالفاعل
الحقیقی فی تعلق وجود الفعل به ثم یفرد بالذکر وینسب الیه شیء من لوازم الفاعل الحقیقی
وفیه ای فیما ذهب الیه السکاکی نظر لانه یستلزم ان یکون المراد بعیشة فی قوله تعالی فهو
فی عیشة راضیة صاحبها کما سیاتی فی الکتاب من تفسیره الاستعارة بالکنایة علی
مذهب السکاکی وقد ذکرناه ولیس المراد کذلک اذ لا معنی لقولنا هو فی صاحب عیشة
راضیة وکذا لا معنی لقولنا خلق من شخص یدفق الماء ای یصبه فی قوله تعالی خلق
من ماء دافق ویستلزم ان لا یصح الاضافة فی کل ما اضیف الفاعل المجازی الی الفاعل
الحقیقی نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشیء الی نفسه اللازمة من کلامه لان المراد
بالنهار ح فلان نفسه ولا شک فی صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالی فما
ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالی فما ربحت تجارتهم او قوله ~ فنام لیلی
وتجلی همی کان ادفع للتشغب لان قوله نهاره صائم مما یناقش فیه بان الاستعارة
انما هی فی الضمیر المستتر لا فی نهاره کالاستخدام فی علم البدیع لکن المناقشة فی المثال
لیست من داب المحصلین ویستلزم ان لا یکون الامر بالبناء فی قوله تعالی یا هامان
ابن لی صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم ولیس کذلک لان النداء له والخطاب
معه ویستلزم ان یتوقف نحو انبت الربیع البقل وشفی الطبیب المریض وسرتنی رؤیتک مما یکون
الفاعل الحقیقی هو الله تعالی علی السمع من الشارع لان اسماء الله تعالی توقیفیة لا یطلق علیه اسم

لا حقيقة ولا مجازا اما لو ورد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح
شايع دائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا
فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان
مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت
بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقها انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له
بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وحينئذ يكون المراد
بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية لها لا
بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان
النداء له لكن بادعاء انه بان جعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع
مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى وهو انه اي
ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على

ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نعران ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله ع قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير للانسان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب على الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة صاحبها عنها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز لغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت لزيد يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف ذلك المجيب انه لو صح ذلك اوجب عند القائلين بالتوقيف

100

ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع
في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني في احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه
وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم
والمسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه
لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه على
التقديرين اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو
متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية
المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان
الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد
الى تفصيل الثاني مع اشارة ما خفية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة
دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر
والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه
عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني
ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو
اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك

عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى انما قال تخييل لان الدال حقيقة على المحذوف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن في الاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل عند الذكر فلا يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله ع قال لي كيف انت قلت عليل ولم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او لاختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له او امتحانا او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه حقيقة او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقولك للصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطاده وكالاخفاء عن غير المخاطبين من الحاضرين مثل جاء او كاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام و شنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا تفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف

مثل قولك الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله انما المقصود ان يقتل ليؤمن
من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال
الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي او الحالة او الطريقة
ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم
على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا
عن الواقع في بيته يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو
فيها لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقتدر على استماعه لا يحاشك السامع
واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح و
التقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما تثبت
لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل واحد من الاثرتين في تميزهم
بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او
اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان قد يكون
لبسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة

كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى
غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد
فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله
مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد
فى الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين فى حدهما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر اخر كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص والجواب ان عموم
النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام
النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعنى بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى يكون مرجحا لا موجبا
او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من
الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه

معرفة وهو ما وضع لان يستعمل فى شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج مختص اشارة وضعية وقدم فى باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة
المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم فى الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة بين الطرفين ولا شك
ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى ومتى كان
اقرب كانت الفائدة فى الاعلام به اضعف وكلما ازداد المسند تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة
فافادته اتم فائدة تقتضى اتم تخصيص هو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد
الها خلق السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل
واحد ولكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص
النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار
اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر
لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا
لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام

الحاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند
ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم
الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها راء دون راء فاذا كان كذلك فلا يختص بها اى بهذا الخطاب
مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب
وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك و
ان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرج
فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرآن كثير نحو ولو ترى الآية اخرج فى صورة الخطاب
لما اريد به العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرج
فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى
يحمل على هذا اعنى عدم ارادته مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح و بالعلمية
اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية
المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن
جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء

اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع احترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول المعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مفاد العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب المعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص ويجعل الثنيا والتى يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان الموضوع لمعين انما هو العلم وما هو سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة

قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة فى الاضافة
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه على ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد
فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات
الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سها الا ترى
انه لو كان اسما لهذا المفهوم الكلى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من
غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب بذاته
لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم الكلى من حيث هو يحتمل الكثرة و
ايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق
المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق
والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود
الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى
او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح
له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى
لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير و

ابو البشر وانحو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور والتهب التحقيقي
لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من
اللازم الى الملزوم على اختلاف الرائين فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب
الوضع الاول اعنى الاضافي دون الثاني اعنى العلمي وهم يعتبرون فى الكنى المعانى
الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك
الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمروا او غير ذلك انك
لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية فى شئ فيجب
ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا فى الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى
جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لكن لينتقل منه الى
طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار
ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية
فى شئ فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اى
العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاول والتطير والتسجيل على السامع و
غير ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه
بايراده موصولا وكان الانسب عليه ان يقدم ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول

وذو اللام سواء فی الرتبة ولهذا صح جعل الذی یوسوس صفة للخناس وتعریف
المضاف کتعریف المضاف الیه وما ذکرنا من الاعرفیة هو المنقول عن سیبویه
وعلیه الجمهور وفیها مذاهب آخر والمقام الصالح للموصولیة هو ان یصح احضار
الشیٔ بواسطة ذکر جملة معلومة الانتساب الی مشار الیه بحسب الذهن لان وضع
الموصول علی ان یطلقه المتکلم علی ما یعتقد ان المخاطب یعرفه بکونه محکوما
علیه بحکم حاصل له فلذا کانت الموصولات معارف بخلاف النکرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصیصها لیس بحسب الوضع فقولک لقیت من ضربته اذا
کانت من موصولة معناه لقیت الانسان المعهود بکونه مضروبا لک وان جعلتها
موصوفة فکانک قلت لقیت انسانا مضروبا لک فهو وان یخصص بکونه مضروبا
لک لکنه لیس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصیص فیه بخلاف الموصولة
فان وضعها علی ان تتخصص بمضمون الصلة وتکون معرفة بها هذا هو المقام الصالح
للموصول ثم المص قد اشار الی تفصیل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوی الصلة کقولک الذی کان معنا امس رجل عالم ولم یتعرض
لما لا یکون للمتکلم او لکلیهما علم بغیر الصلة نحو الذین فی بلاد الشرق لا اعرفهم
او لا نعرفهم لقلة جدوی هذا الکلام وندرة وقوعه او استهجان التصریح بالاسم
او زیادة التقریر ای تقریر الغرض المسوق له الکلام نحو وراودته التی هو فی بیتها

عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب
فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي
لا يريد ان يخرجه عن يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل
لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من
امرأة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة و
نيل المراد فاباءه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه
زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه ذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة
العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة
متشخصة وفيهما تعسف وما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق
له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط شعر اعباد المسيح يخاف
صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط و
المفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان
يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو راودته الاية ثم قال والعدول
عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن هذا لالزم الاخر

قوله فكان آه ... قوله فعلت آه عطف تفسير ... صاحبه ان يخرجه من يده ١٢ عبد

سيد محمد صادق علي سلمه

ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم اى للتهويل والتعظيم نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم فان فى هذا الايهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه فى غير المسند اليه
قول ابى نواس شعر ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم ✤ واسمت سرح اللحظ حيث
اساموا ✤ وبلغت ما بلغ امرء بشبابه ✤ فاذا عصارة كل ذاك اثام ✤ او تنبيه المخاطب
على خطاء نحو قوله اى قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها البنيه ان الذين
ترونهم اى تظنونهم اخوانكم ✤ يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا ✤ اى تهلكوا وتصابوا
بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى
وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه
على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء
الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد عدل على انك اذا قلت عند ذكر جماعة
يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصاء ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان
الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه نحو
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تاتى بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب او العقاب او المدح او الذم وغير
ذلك وحاصله ان تاتى بالفاتحة على وجه تنبيه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع
نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه

ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا قيل كرهت

اسماء هو الاعلام ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة

الى التعريض بالتعظيم لشانه اى بشان الخبر نحو قول الفرزدق شعر ان الذى

سمك السماء اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه

اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى

ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن

او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء

ارفع منها واعظم او ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشان غيره اى غير الخبر نحو قوله

تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما

ينبى عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وهو ظ وقد يجعل ذريعة

الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذى

يتبع الشيطان فهو خاسر قد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو شعر ان التى ضربت

بيتا مهاجرة + بكوفة الجند غالت ودها غول + فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة

اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبى عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق

زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق

بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء

١١٤

ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذى سمك البيت وان الذين ترونهم البيت فيه
الايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فلحسن التامل
فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح
الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين
امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا
الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت
وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى
اثره فى تفسيره الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا
الاشكال اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات
المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الراى عند المصنف وقد يقصد بالموصول
الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى اكرمك واهانك
او الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك
لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة
متى صلح المقام له او اتصل به غرض فالمقام الصالح فهو ان يصح احضاره فى ذهن السامع
بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد

فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد والى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فللتصيير كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا النصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي قول الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا وذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب وذاك للبعيد وذلك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني ولانه انما يبحث فيه عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم

وقد يقصد بتقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به
تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقر ذلك
اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محلة منزلة بعد
المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه
او لا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فهالني ذلك الضرب
لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل فهالني هذا الضرب اي
هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر
المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن كذا لان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه
عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء
على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه
انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من
اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى
قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده

١١٦

اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة كجهل المتكلم والسامع باحواله ونحو ذلك (وباللام) اي تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) اي الى حصة معلومة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو (وليس الذكر كالانثى) اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بالمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل (او) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد

يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من
جزئيات ذلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد من جزئياته
وذلك عند قيام القرينة على انه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من
حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم
لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة
والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد والمدخول بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار

١١٨

القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما
تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف
بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة
كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان قوله يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف
التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
حرف التعريف كما سنذكره عن قريب ان كان اسما موصولا ولا يصح هذا ايضا لان
الموصول ايضا يعامل به معاملة هذا المعرف كما ذكرصاحب الكشاف ان الذين
انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع
النكرة اعني غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة

مقابلة الحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له فان معنى
استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد
ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف او العلم المذكورين على الواحد فانما اردت به
الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما
وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها
الى نفس الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة
لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها فى
ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول
المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة
باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما
فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا
ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر
فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر
ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان
يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد و

١٢٠

هو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على
حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو
الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في
تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي
لم تتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم تتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده
صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الخارجي الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار
كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم
اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه

المفهوم عن الاصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل
مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث و
لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ليس
بمعنى الحدوث من نحو المومن والكافر والصايغ والحائك فهو كالصفة المشبهة
واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن
ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا
واضرب القايمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف
التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الوحد
واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين
بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي
والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا

مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم
الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه
مجازا كثيرا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت
وفي المقامات ع يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة
نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى
لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف
حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل
ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك في المعرف
باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل
من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ
قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظلمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم
او العلماء الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة
من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى

فى قولنا جاءنى الرجل جاءنى كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافى خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها
جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل فى الحكم على ما ذكرتم
فان زعموا ان كل جمع داخل فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل
فرد فرد حتى يصح جاءنى جمع من الرجال باعتبار مجئ فرد او فردين منه فهو
ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى
رب انى وهن العظم منى انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى لو اسناد الوهن
الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد ولا يصح ذلك فى المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار
وهن البعض بل الوجه فى افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو
الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذى هو العمود والقوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى
معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعنى لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه
وقع من سامع شك فى الشمول والاحاطة لان القيد فى الكلام ناظر الى نفى ما يقابله

وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان في وهنت العظام يفيد
شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه
يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين
واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف
انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن لكن الوهن انما
اصاب لكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق
الحكم بكل فرد فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون
به حيث قال في قوله تع والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي
قوله تع وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالم على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تع ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا
تخاصم عن خائن قط وفي قوله تع رب العلمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد
فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده
ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى آخر هو التنبيه

على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول لاحاد والجمع
يفيد شمول لاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم
بكل ما سمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمى بالعالم
وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشتمل كل جنس مما سمى بالعالم على
هذا المعنى وكذا ما قيل ان للعالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع
بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان ومنفيا
مما قرره الايمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في
غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من جهة
اخرى وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه
كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف
فهو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل
قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت

قد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة فى وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شئ واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا كلام مبنى على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضى الله عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك فانما اطنبت الكلام فى هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كانت ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده فالوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافى بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفى ولام التعريف انما يدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظى ولان اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه

الاخفش فی نحو الدینار الصفر والدرهم البیض واما قوله ثوب سمل ونطفة
امشاج فلان الثوب مولف من قطع کلها سمل ای خلق والنطفة مرکبة من
اشیاء کل منها مشیج فوصف المولف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعینه
وبالاضافة ای تعریف المسند الیه باضافته الی شئ من المعارف لانها اخصر
طریق الی احضاره ای المسند الیه فی ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثی هوای
ای مهوی فهو اخصر من الذی اهواه ونحو ذلک والاختصار مطلوب لضیق
المقام وفرط السامة لکونه فی السجن وحبیبه علی الرحیل مع الرکب الیمانین
مصعد ای مبعد ذاهب فی الارض وتمامه ۔ جنیب وجثمانی بمکة موثق
الجنیب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقید ولفظ البیت خبر و
معناه تاسف وتحسر علی بعد الحبیب او لتضمنها تعظیما لشان المضاف الیه
او المضاف او غیرهما کقولک فی الاول عبدی حضر وفی الثانی عبد الخلیفة
رکب وفی الثالث عبد السلطان عندی تعظیما لشان المتکلم بان عبد
السلطان عنده وهو وان کان مضافا الیه لکنه غیر المسند الیه المضاف
وغیرهما اضیف الیه المسند الیه وهو المراد بقوله او غیرهما او لتضمنها
تحقیر المضاف نحو ولد الحجام حاضر وللمضاف الیه نحو ضارب
زید حاضر او غیرهما نحو ولد الحجام یجالس زید او ینادمه وقد یکون

الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر
نحو اهل البلد فعل كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم البعض على البعض
من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد و كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو
علماء البلد فعلوا كذا او كسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق
اولتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت
المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد اولتضمنها
استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيفة
مجازية وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو
كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام
زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على
خرامى الارض النفحة من رائحتها يعنى على الجنس الخزامى وذلك لان
الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى من
خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى
ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجئ انشاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اى
تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو

وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى والنوعية اى القصد الى نوع منه نحو وعلى
ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى
عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم
ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم
فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب اى مانع
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو
ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع
الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما فى
المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله
وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذو
اعداد كثير هذا ناظر الى التكثير وذو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجئ
للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد
يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم
بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله

شعر اذا سئمت مهندة يمين ٭ بطول الحمل بدله شمالا ٭ لم يقل يمينه احترازا
عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير
فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصـ عليه بان التحقير
مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة
ونفس الكلمة مدخلا فى زيادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية
مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير
فى نفحة من العذاب بينه فى نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل
قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شئ من العذاب
وله دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم
لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من
الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية
والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه
وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه

من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية للتنكير المسند اليه
هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعـ والله خلق كل دابة من
ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم
انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص
خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه
مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه ومثل هذا
في كتابه كثير فليتنبه له ومن تنكير غيره للتعظيم فاذنوا بحرب من
الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن
مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا
يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في
كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل المستثنى فيه بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر تظن
محتملا لغير الظن مع الظن فيخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة
من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله ع وما اغتره الشيب الا اغترارا ✱ اى ما اغتره الا الشيب اغترارا

ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل
من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه
كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب
ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله او اطرحوه ارضا اى
ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران او للتقليل قوله شعر فيوما
بخيل تطرد الروم عنهم + ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا + اى تعلم نذرا من
خيولك وفرسانك وشئ يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم
انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح
بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا
صلى الله عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء
قدره ما لا يخفى ومثله قوله ع او يرتبط بعض النفوس حمامها
اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض
الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه ق واما
وصفه اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف
وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا
من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه
دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة

وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا لتوافق قوله واما
بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في
الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه
وصفا للمسند اليه قول اوس ابن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من
قصيدة اولها شعر ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد
وقعا الى قوله شعر ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي
الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات شعر اودى
فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه
وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي
عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة
قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
لكون الوصف مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل

فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد
الرجال فلما قلت عالم قلل ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من
الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف
نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفته به رفعت الاحتمال او لكونه اى الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو
جاءنى زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث تعين الموصوف اعنى زيدا قبل
ذكره اى ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا
يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك
الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظة امس مما يدل على
الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتى ومنه
قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
فيكون فى الارض ويطير بجناحيه وصفين موكدين مثل امس
الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التى ليس لها محل من الاعراب يجب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما
يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير وينبغى ان يكون هذا

مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في
تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان
المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجئ بها
ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه
بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل
ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير
القول هذا هو المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم
وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب الموكد بالقسم وهو جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقع في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم
والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو
ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه
ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة
الحكمية يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا
ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا
وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت هنا معرفة وفي سورة
التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة
فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة

مشارا بها الى ما عرفوا والا قلنا يمكن ان يقر الوصف يجب ان يكون
معلوم التحقيق عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماعهم من النبى صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا
الآية علموا ذلك فخوطبوا فى سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اى تقرير المسند
اليه اى تحقق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث
لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان
القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة فى شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اى موضع من
بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به فى نحو
لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون
الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير
بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت
انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكى

لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في بحث
تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى
ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل
قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض
للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تأكيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في
فصل عنبر التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي
او لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم
عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام
ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى
كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت وتقرير المحكوم عليه
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه
غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع

الى الامير مجازا وانما القاطع بعض غلمانه مثلا اولدفع توهم السهو نحو جاءني
زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر اولدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او
انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم
شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين
كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم
بشان ولهذا ازداد التعميم والتقريع على ابليس ولولا دلالة اجمعون على كون
سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو
زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول
انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا
بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف
ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فقد

كونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما او الاسناد اليهما انما وقع سهوا او ما اذا توهم السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاء فى الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائى احدهما والاخر محرض او باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر فى الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى وجعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك وذكر فى قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه عما ذكروا فى قوله

شعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل و

السند

السند ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة تجرى عليها الموصوف نحو جاءني
الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه
من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فى هذه الصفة فان
قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فى باب
الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكى فى باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق فى ذلك قلت ليس فى كلام السكاكى
ما يدل على انه عطف بيان صناعى لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده فى هذا البحث مثل ايراده
كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى بحث التاكيد على ما هو داب السكاكى
ويكون مقصوده انه وصف صناعى جئ به للايضاح والتفسير لا للتاكيد
مثل امس الدابر على ما وقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية و
كذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق
له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس
الاله وفى الثانى اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف
الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذى
قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل بمعنى الافراد
او التثنية دل على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص

فاذا اريد به الدلالة على ان المعنى به منهما او الذى يساق له الحديث
هو العدد شفع بما يوكده وهذا كلامه وقوله يوكده اى يقرره
و يحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب
صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد
الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل ورد فى المفصل
قوله نفخة واحدة جعله مثالا للوصف الموكد نحو امس الدابر
فالحق ان كلا من اثنين وواحدة وصف صناعى جئ به للبيان او التفسير
كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل
على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاتيان
تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه فى الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى
الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون
العدد وتقرير هذا البحث على ماذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف
فبه تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح
والمص على ما توهم القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على
انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على
معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى حاصل فى متبوعه على ما نقل عن

ابن الحاجب لم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة

اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد فى متبوعهما

الى احد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعنى الجنسية

فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول

ان اريد انه صفة لم يذكر الا لبدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق التعريف

على شئ من الصفة لانها البتة يكون لتخصيص او تاكيد او مدح او شئ

ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته

عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين

وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان

المقصود وتفسيره كما ان امس الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض

منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل

من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم

قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه

ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى

ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله و

شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى

لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان المقصود

بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على امر

قوله اقول ان اريد

ونقول مراد العلامة

من قوله ذكر ليدل على

معنى فى متبوعه اى يكون

المقصود من ذكره الدلالة

على حصول المعنى فى

المتبوع ليتميز بذلك

الى التخصيص او التوضيح

او المدح او الذم او نحو

ذلك فذكر

تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند
اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءني
اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذي
يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني
القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فهو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا لا
يكون بدل الكل دون بدل البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق
عليه الهين وسلب عمرو ثوبه فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل
منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر
المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن
بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير
قلت قد حذف هذا من لفظ المفتاح على عادته فى الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه الايماء
الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف

التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التفريع في بدل الكل ظاهر لما فيه
من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعـ صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه و
تفسيره صراط المسلمين في بدل البعض والاشتمال فباعتبار ان المتبوع مشتمل
على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع
فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه واخوه وحماره
بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال لا يخلو عن ايضاح النسبة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسيره كما مر فكان
الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل
الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق
اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس
من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند فانه قد يحصل من

احد المذكورين اولا وعن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصاره
واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد
فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند و
تختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع
بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها
نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت
العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر
انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ ونفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه

ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة
حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو
كان نفيا للمجيئة عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجئ العطف على المسند اليه بالفاء من غير
تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالقائم فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب
فينام فيقوم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجئ تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر
المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن
فيما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
ملابسة بينهما او مماثلة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقع ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد

ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في
المفتاح وانما يقع لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل بأحد
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل
عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء منه
قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا
واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه
في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه
وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة
كما في لكن وبهذا يشعر كلامه في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم
عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه
متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على
مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت

هو معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط معربل فصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اى ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها
الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده
السكاكي من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
ووقوعها تفسير اللظمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصل من غير
تاكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اى تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند
اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره
كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه
وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه
يجعل احدهما مخصصا ومقصورا او الاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اى المسند اليه

بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقع في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح
على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر
اى ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل
هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له
المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر
المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام
صاحب الكشاف في قوله تع واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في
المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم
وتصوروا بصورهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا
يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا
فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز

حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل
المحامى لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامى هل حصلت معنى هذه الصفة وكيف
ينبغى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقر ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
فعليك لصاحبك يعنى زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل
سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح فى هذه الاية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى
قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد كذا
صاحب الكشاف فى قوله تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص
والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام ما يفيد
قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
شعر اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هى الحمام اى لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اى
تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف

بانه انما يقال مقدم اومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلنا التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع
التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدء على
الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدء
نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر باطلاق اللفظ
على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر
وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم
للعناية من غير ان تذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا
اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه
ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل
ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما لان التمكن الخبر

فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقا اليه من هذا كان حق الكلام تطويل المسند

اليه و معلوم ان حصول الشئ بعد الشوق اليه الذ واوقع فى النفس كقوله اى قول

ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا **شعر** والذى حارت البرية فيه

حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والتشول الذى ليس

بنفسانى و فى ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وتمامه

بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد

و بعضهم لا يقول به و بهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم

عليه السلام و لا ناقة صالح و لا ثعبان موسى عليه السلام و لا القفنس على ما وهم

فى الشرح لانه لا يناسب السياق و اما التعجيل المسرة او المساءة للتفاول او التطير

نحو سعد فى دارك و السفاح فى دار صديقك و اما لايهام انه لا يزول عن

الخاطر او انه يستلذ به و اما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل فى

الدار و عليه قوله تعالى و اجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار و مثل

الدلالة على ان المطلوب انما هو انصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد

الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب و يطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه

حالا فحالا فى على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه

فى الحال و الاستقبال و هذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون

هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا و بالخبر الثانى الاخبار و المراد فهم من لنا

ايضا انه معنى خبر المبتداء اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق فى المطو
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا
اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لماسياتى فى احوال متعلقات الفعل انه
لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب
مثلا نعم لو قيل على صاحب المفتاح لا نزاع ان للتقديم بمجرده خلافا للدلالة على
الاستمرار بل انما يدل عليه فعل المضارع كما سنذكره فى بحث لو الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثال افادة زيادة تخصيص كقوله **شعر**
متى تهزز بنى قطن تجدهم * سيوفا فى عواتقهم سيوف * جلوس فى مجالسهم
رزان * وان ضيف الم فهم خفوف * والمراد هو خفوف كذا فى المفتاح
اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير
للشئ باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايض بان يكون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ماسياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا
اسم الفاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط
لتصريح ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعو وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم
بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الحصر فى قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد

بالتخصيص

بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قوله واما
الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بمعين هذا سديد لكن فى بيان كون التقديم مفيدا
لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد فى دلائل الاعجاز كلاما
حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم
من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر
من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولى حرف النفى اى ان كان المسند
اليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت
هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت
انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه فى القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم

فلهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد
ثبوت قايليته هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي
قايليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على
ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين
احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قايله غيرك فيقول لك
انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
فتقدم المسند اليه لتطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا
رايت احدا لاقتضائه ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل واحد لانه
قد نفي عن المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه
العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الروية الواقعة على كل واحد من الناس
وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الروية الواقعة
على كل واحد من الناس بل الروية الواقعة على فرد

من افراد الناس والفرق بينهما واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل واحد لا ينافي ثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو
من الكاتب والصواب ما انا رايت كل واحد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته
بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا
ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني
ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع
اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة
وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة
لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان
يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد والمثنيات
او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم

المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار فى نحو ما رايت رجلا
وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة
على ما سيجئ فلا يكون لخصوصية لفظ احد معنى وايضا يجوز ان يكون احد ههنا
مبدل الهمزة من الواو ومثله فى قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع
ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفى ح هو الرؤية الواقعة على
جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفى الرؤية
الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا
او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى
ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى لا يقال السلب الكلى يستلزم
السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتوجه ما ذكره المص لانا
نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفى
ضرب زيد يستلزم نفى ضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالشئ لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم
وقال الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول فى قولنا ما انا رايت

احد اكان عاما لوقوعه فی سیاق النفی یلزم ان یکون معتقد المخاطب عاما
كذلك وهو انك رايت كل احد فی الدنيا لان الخطاء فی هذا المقام انما يكون
فی الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون نفی من الفعل الواقع على
المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام و
ان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء فی الفاعل فحسب
والتفرد بخلافه وقد اعترض عليه بعض المحققين بان الباقی بعد تعيين الفاعل
ههنا هو السلب الكلی اعنی عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب فی ذلك لكن اخطأ فی تعيينه
وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحضرت فی نفسك هذا
السلب الكلی اعنی عدم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن
الخطاء فی الفاعل فحسب فهذه هی الكلمات الدائرة فی هذا المقام على السنتهم وهی
متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم
المسند اليه على الفعل وحرف النفی جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفی
عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص فی نحو ما انا قلت كذا مثله فی نحو انا ما
قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت فی الاسلام فنقول محصول كلامه
انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفی جميعا فحكمه حكم المثبت يأتی

تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف
النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك ما انا
ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في
حاجتك واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك اوانت
بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك اوانت بمشاركة الغير
واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما
يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله فزعم انه انت
وحدك اوانت بمشاركة الغير ولابد فيه من ثبوت ذكر الفعل قطعا على
الوجه الذي ذكر في المنفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شئ
ثبت انه مقول لذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول
ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا
من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شئ
يوكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد
المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم يا كل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس

واصاب فی ذلك لكنه اخطاء فی تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير فلابد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت
احدا من الناس يكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا انا الذى
لم ياكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه ان يكون احد قد قال شعرا و
اكل شيئا او راى احدا ولا يصلح فی هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا
اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على
الوجه الذى ذكر فی المنفى من العموم والخصوص ومن ثم قيل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب فی نفی الفعل واخطاء فيمن نفی عنه الفعل فزعموا انه غير
المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل حرف النفی
جميعا بل الواجب فيما يلی حرف النفی ان يكون المخاطب مصيبا فی اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطئا فی اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او
بمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضی ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام
فيجب ان يكون فی المثبت كذلك لما تقدم وفی هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكی وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا

---

٣ قوله ولم يقل آه على ما قاله بعض المحققين معترضا على العلامة وعلى ما يفهم من دليل المصنف المذكور حيث قال وتخصيصه المتكلم يقتضى ان يكون غيره لهذه الصفة

٢ قوله يصح عطف على قوله فلا بد ان تقول يعنى انا ما قلت شعرا ... فيكون اشارة من انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى

١ قوله بمشاركة الغير المشاركة من المشاركة المعينة ... اشارة الى قصر التعيين ... الكلام المصرح الضمير ...

ليظهر ضعف اعتراض المحقق الشريف حيث قال قدم بهذا الكلام

بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه
حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني بان علمنا متناع عما ذكرنا الا ماذكره
لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل
هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط
وفي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب
على من عدا زيدا مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت لفاعل لا لنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري
لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير
زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد امضروبا
لك ولا لغيرك ايض وهذا تحقيق ماذكره العلامة في شرح المفتاح ان النقض
يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه
لنفسه من تلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا
فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على
افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتي التوفيق لا يقال يجوز

ان يكون هناك ضربان لاحدهما وقع على من عدا زيد والآخر على زيد فوقعت المناظرة فى فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذى نوظر فى فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول انتقض بالا هو نفى الضرب الذى وقعت المناظرة فى فاعله فيكون هذا ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال وعندى ان قولهم نقض النفى بالا يقتضى ان يكون ضربت زيدا احد بان يعترض عليه فيقال ان النفى لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاض النفى فى شئ كما اذا قلت لست انا ضربت الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنفين فى امثالهم فى مجرد التعليل بل يظهر اثرها فى نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عندهم لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعنده هو يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا محال والا عطف على ان ولى حرف النفى والمعنى ان ولى المسند اليه المتقدم حرف النفى فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا

وان لم يل حرف النفى بان لا يكون فى الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون لكن
قدم المسند اليه على النفى والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتى اى التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور به اى بالخبر الفعلى
المذكور او زعم مشاركته اى الغير فيه اى فى الخبر الفعلى نحو انا سعيت فى حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعى فى حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول
قصر قلب وعلى الثانى قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا
عمرو ولا من سواى وما اشبه ذلك وعلى الثانى بنحو وحدى مثل منفردا او متحدا
او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة فى الاول ان الفعل صدر من غيرك وفى الثانى انه صدر منك
بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيرى وعلى دفع
الثانى نحو وحدى دون العكس وقد ياتى لتقوى الحكم وتقريره فى ذهن السامع دون
التخصيص نحو هو يعطى الجزيل قصدا الى ان تقرر فى ذهن السامع وتحقق انه
يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما
يذكر فى باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتى للتخصيص نحو انت
ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه بعدم السعى وقد ياتى للتقوى

ولو لم يمثل المص الا به لم يتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل
الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من
لا تكذب وكذا من لا تكذب انت هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره اناك لا تظن
ان عدم الكذب مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي لكذب عن الضمير المستتر وانت موكد
على معنى ان الحكم والمحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك
لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي التكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته
الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان فليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه
فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو ونسيان هذا الذي قصده صاحب
المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب
ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع الخطأ منه في فاعله فتقصد
ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في
حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي
التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال
الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد ورد في هذا المقام على سبيل
التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك

حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا ١٢ شرح مفتاح

انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب بوجود السعى منك سعيت فى حاجتك او سعيت انا فى حاجتك ليفيده بوجود السعى منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت فى الابتداء لافادة وجود السعى اولا اى لا ابتداء انا سعيت فى حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز وسهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء فى الفاعل لا لافادة وجود السعى فاذا استعملته لافادة وجود السعى فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون الظاهر مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثانى فلانك اذا قلت انا سعيت فى حاجتك لا فى الابتداء بل عند خطاء المخاطب فى الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثانى من المخاطب ثم يبنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذى ذكره من التفصيل انما هو

الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص

١٦٦

الجنس والواحد بهای بالفعل نحو رجل جاءنی ای لا امرأة فیکون تخصیص
جنس ولا رجلان فیکون تخصیص واحد قال الشیخ انه قد یکون
فی اللفظ دلیل علی امرین ثم یقع القصد الی احدهما دون الاخر
فیصیر ذلک الاخر بان لم یدخل فی القصد کان لم یدخل فی دلالة اللفظ
واصل النکرة ان یکون لواحد من الجنس فیقع القصد بها تارة
الی الجنس فقط کما اذا اعتقد المخاطب لهذا الکلام ان
قد اتاک ات ولم یدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه
امرأة وتارة الی الواحد فقط کما اذا عرف ان قد اتاک من هو من جنس
الرجل ولم یدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ
دلایل الاعجاز مفصح عن انه یدخل فی تخصیص الجنس تخصیص النوع
نحو رجل طویل جاءنی علی معنی ان الجائی من جنس طوال الرجال لا من
جنس قصارهم ثم ظاهر کلام المص انه اذا بنی الفعل علی منکر فهو
للتخصیص قطعا ولیس فی کلام الشیخ ما یشعر بالفرق بین البناء علی
المنکر والبناء علی المعرف بل اشار فی موضع من دلایل الاعجاز

الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن يشترط ان يقصد به
الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه في تحقيق معنى
التقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكى على ذلك اى على ان
تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط و تفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص
قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان ذلك الاسم او
مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره
المص انه اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام
صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قايل بالحصر في نحو الله
يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب
السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان
معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه
في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للتفرقة
بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه فصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم

وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا
اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول
بقوله ان جاز تقديره كونه اى المسند اليه فى الاصل موخرا على انه فاعل فى المعنى
فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا
فى المعنى لا لفظا وان كان فى اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثانى اشار بقوله وقدر
عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اى و
ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير
التاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه
لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان
مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءنى مفيدا الا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك
اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا
فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من
هذا الحكم بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنى فقط
كالتاكيد فهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب وسروا النجوى

الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير يعنى قدران اصله جاءنى رجل
على ان رجلا بدل من الضمير فى جاءنى لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب
لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوى تقدير كونه
موخرا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتداء بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتداء من غير هذا الاعتبار البعيد
ولا يرتكب الا عند الضرورة وهى فى المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اى شرط
جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه لان يمنع من
التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى على ما مران معناه رجل جاءنى
لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شراهر ذاناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول اعنى تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير
لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على
التقدير الثانى اعنى تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اى هذا التقدير عن
مظان استعماله اى موارد استعمال قولهم شراهر ذاناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الايمة

بتخصیصه حیث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه ای وجه الجمع بین
قول الایمة بتخصیصه وقولنا بوجود المانع من التخصیص تفظیع شان
الشر بتنکیره ای جعل التنکیر للتعظیم والتهویل کما مر فی تنکیر المسند
الیه لیکون المعنی شر فظیع عظیم اهر ذا ناب لا شر حقیر فیصح قولهم
معناه ما اهر ذا ناب الا شر ای الا شر فظیع او عظیم ویکون تخصیصا نوعیا
والمانع انما یمنع من التخصیص الجنسی والفردی فیتاتی التوفیق بین الکلامین
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نکرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من
التنکیر لان الایمة قد صرحوا بالتخصیص بمعنی الحصر حیث تاولوه بما
اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان یقول بعد ما جعل التنکیر للتفظیع لیحصل
النوعیة لابد من اعتبار کونه فی الاصل موخرا علی انه فاعل معنی
فقط کما هو مذهبه لیفید الحصر فیتاتی التوفیق والنکرة الموصوفة
یصح وقوعها مبتداء کالمعرفة فلا یصح فیها ارتکاب ذلک الوجه البعید
کما لا یصح فی المعرفة لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا الاشکال الا بان
یقال بانه اشترط السکاکی اعتبار التقدیم والتاخیر فی افادة التقدیم الحصر

---

۱ قوله بتخصیصه ای بتخصیص [illegible] ۱۲ عزیز حسن
الحصر التخصیص النکرة بالصفة [illegible]
۲ قوله تفظیع الخ [illegible] انهم جعلوا التخصیص [illegible]
قوله [illegible] اهر ذا ناب [illegible] التفظیع شان الشر کما فی المفتاح [illegible]
فلا یجوز التخصیص [illegible] التخصیص [illegible] ۱۲ عبد الحکیم
[illegible] المبتدا نکرة مع انه [illegible] المخصصات [illegible]
۳ قوله اهر ذا ناب [illegible] السکاکی [illegible] اهر ذا ناب الا شر
[illegible] لکن الظاهر من کلام النحاة [illegible]
[illegible] التخصیص الجنسی ای ما اهر ذا ناب الا شر ای
[illegible] تفظیع شان الشر حیث تاولوه تخصیص [illegible]
[illegible] فاعلا معنی فقط
[illegible] ۱۲ جمال
۴ قوله ولقائل [illegible]

والحصر ههنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا
ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر الا الاصغر وفيه اي
فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظرا اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد
والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما
في جرد قطيفة واخلاق ثياب في قوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم
ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه
ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد
لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت

نقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد فى قوله ؎ بنيت بها قبل
المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر * فان كله تاكيد لذلك الشهر و
المعطوف فى قوله عليك و رحمة الله السلام على وجه بين الحماسة ؎ لو كان
يشتكى الى الاموات ما لقى * الاحياء بعدهم من شدة الكمد * ثم اشتكيت لاشكا
وساكنه * اقبر بسنجار او قبر على فهد * فان قوله وساكنه عطف على قبر ونحو انا
وانت وهو فى انا قمت انت قمت هو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ
عند السكاكى بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاء فى بدل
اصطلاحى قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا
الطير فى قوله والمومن العايذات الطير عطف بيان للعايذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع
ما جاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا مجهض مكابرة
ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله
ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر فى كان الراجع الى قوله ...

مطول ١٧٣

قبل المحاق على الشهر كان قوله ذلك الشهر بلا منة تفسير له ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه فى السعة ولو سلم ففيه تقديم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة
انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء ونحو او ولا على المعطوف عليه
فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم
التاكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به
احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة التنكير اعنى فى نحو رجل جاءني
لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص بغيره اى بغير تقدير التقديم
كما ذكره السكاكى فى شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتقليل
والتكثير وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال
انما يرتكب ذلك الوجه البعيد فى المنكر لفوات شرط الابتداء لا يقال
التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه مجال لانا نقول قد ذكرنا

ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقديره التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا الا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت ويقرب دون اقول ونظيره لان قائما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اى شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصح فتى كله

وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للخالى عن الضمير يعنى ان قوله ويقرب يشمل على امرين احدهما المقارنة فى التقوى والثانى عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثانى ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطف على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه قائم مع الضمير جملة واما فى صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو فى صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اى الجملة فى البناء حيث اعرب فى نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالى عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم فى التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها فى البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب فى قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت

عند الاسناد الى الظم قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظم مفردا كان الظم او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل ح لهذا المعنى ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاتها والنفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في لنفي

١٦٨

وعن سلبه عنه فى لا يجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت
الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك فى ثبوت عدم الانخداع لاحد فى الجملة لزم سلب الانخداع
عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل
او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما فى قوله لنا
مثلك لا يوجد وقوله سه غيرى جنى وانا المعاقب فيكم + فكانني
سبابة المتندم + فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى
هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك
وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اى لم ينشأ
من ارادة التعريض كما تقول ضربنى من غير ذنب اى ضرب لم ينشأ
من ذنب كما ان قولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام
اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له

لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى
بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوبة بها نفس الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجئ والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على
اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ
فى دلايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس موجب العرف ان يجوز التاخير
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا قصدت بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى مما لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما كما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا
عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع
يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفى
لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفى الحكم عن جملة الافراد

لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون كل لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلا يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة فكان هذا القايل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة قد اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معنى انه المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب

۱۸۰

ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما فى هذه المادة ولهذا صح جعلها فى قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفى القيام عن البعض وكل ما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان فى الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهى فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفى الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز

مطول ۱۸۱

ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر فاذا ثبت ان انسانا لم يقم
بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايض كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس فح يجب ان يكون معناه كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد
ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد فهو لا شئ من الانسان بقائم وانما قال في الاول
المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل
نفيه عن بعض وثبوته لبعض على كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار
بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانه يقتضي بصريحها نفي الحكم عن
كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى تبيين فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة
غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك يفيد العموم في النفي وانما
قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة

١٨٢

التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل
فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقدم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس من ذلك لان
لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن جملة
الافراد ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة
المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل

وهو لفظ انسان وقد تلك ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اى على
تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى
الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل فرد
فى نحو لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا الى شئ اخر ليكون
كل لتقويته ولما كان لقائل ان يمنع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد
هو التاكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان
حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا
حملت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى
لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا
بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا

١٨٥

فلو جعلناها للنفى عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حمل يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط فى التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل فى قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام ومدلوله المطابقى هو النفى عن فرد غير معين وهو ظ وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفى الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم

كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى
لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عممت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال
السور يعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المصطلح في كتب
القوم ان مهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
صادق هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على
نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها
ممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان
من شيء يدل عليه ضرورة ثم لا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كلما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا والجمهور ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

هياة القضية[بله] وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية
كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام
يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب قال
عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت من اداته سواء كانت معمولة لادات النفي
اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب شعر ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري
الرياح بما لا تشتهي السفن + او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا وحاصل
على اللغة الحجازية والتميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز النفي واما ان يكون تقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن ادات
النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول
فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن ادات النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو
ما زيد كل القوم وما جاء في كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع
نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج

اعلم اولا ان القضايا عندهم سبع اربع مسورة الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وثلث غير مسورة الشخصية والمهملة والطبيعية ثم اعلم ان ايمة العربية قسموا الاسماء الى المعرفة والنكرة وموضوع القضية اذا كان من معارف سوى المعرف باللام وعلم الجنس فهي شخصية وان كان معرفا باللام فلا يخلو من ان يكون لام العهد الخارجي او الجنس من حيث هو او غيرهما فالاولى الشخصية ايضا والثانية طبيعية كما اذا كان الموضوع علم الجنس وان اطلق علم الجنس على فرد منه تكون شخصية والثالثة ان كان المعرف يفيد الاستغراق فالقضية موجبة كلية او سالبة كلية ان لم يقع في سياق النفي وجزئية ان وقع فيه فلا مهملة في المعارف واما في النكرات فان وقعت في سياق النفي فالقضية سالبة كلية ان لم يكن مسورة بكل ونحوه والا فجزئية

١٨٧

منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه
القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة
الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا
يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه موخر تقديرا لان مرتبة المعمول
التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل فيكون المراد بقوله
اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به
المثال المذكور والمعنى بان اخرته عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
وجعلت معمولة للفعل المنفي فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم
او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخر
نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ
او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل
منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو
ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكل ثبوت

الفعل

الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة لكان احسن وافاد تعلقه اى تعلق الفعل او الوصف به اى ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما تمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب شهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ انا اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اى وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي ان كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت

١٨٩

لانهما فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان في عليه اى على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم شعر قد اصبحت ام الخيار تدعى + على ذنبا كله لم اصنع + برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فيما اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطية له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روى انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اله لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي مناقض للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينتصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت فليس ٢٠٠

في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه
هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل
الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من
غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ
لا تقول جاءني كلهم ولا مررت كلهم ولا ضربت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره
سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا من ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف
الضمير من الخبر جايز على السعة اذ لا ضرورة تلجئ اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت
بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدءا لان
قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول
والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه لما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما
ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوي
لا يخرجها في الصورة عما هي عليه ولذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب

191

ولا يقال الامران كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند
وسيجئ بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم
والتاخير كله على مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان
نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم
ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم
التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام على من
غير تعيين خصوصية والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون
في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام ثم لا
ولا بد من تفسير المقصود تفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم الرجل زيد
وانما هو من هذا الباب في احدى القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ
المحذوف اما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا

فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو
متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان و
نعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود فى وضع الباب ولما صح تفسيره
بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد تقرر فى هذا الباب تحويل فيجوز ان يكون من خواص
التزام كون ضميره مستترا فى من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع
لمشابهة الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما
الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا
وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد فى مثل نعم
الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه او لدفع لبس المخصوص
بالفاعل كما مر وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيهما ايضا
خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى
هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث و
لم يسمع نحو هى الامير سمى الغرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وانما
لم يتعرض المص لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضهن

مطول ١٩٣

سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع
المظهر ما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه فى ذهن السامع لانه اى
السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى لما جعل الله عليه النفوس من التشويق الى معرفة ما قصد ابهامه
فيتمكن المسموع فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب ومعاناة
الطلب له فى القلب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى
قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقول الاخطل شعر ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا و
هو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه
ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد بل قد يكون
وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن وكانه
بلغ فى عظم شانه الى ان صار متعقلا للاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان الذهن

لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع زادت عليها للظلام رواق وقد ينعكس اى يوضع
للظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال
العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى
كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما تقول
مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت
عليه مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى
ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحرير الامور علما اتقنها
زنديقا اى كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا
اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان هو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس
كانه يرى السامعين ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون الحكم

١٩٥

بهنا كه رازق قادر فعال لما يريد ١٢ مولانا قاسم رحمه الله

به يعاً انه ... ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على
كمال العناية اى للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار
اليه اصلا والنداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او على كمال فطانته بان غير
المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على
وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب
المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى اى كى
احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني
هذا الامر اى احزننى وما بك علة ٭ تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى لم
يقل به للادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة و
ان كان اى كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اى تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه
اذا قصده لانه الذى يصمد اليه فى الحوائج ونظيره فى غيره اى نظيره قل هو الله
احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى غير باب المسند اليه
نحو وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله

وما انزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع فى ضمير السامع
وتربية المهابة او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا للمامور بشئ الى زيادة
الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول
الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك به وعليه اى على وضع المظهر
موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا
عزمت بعد المشاورة ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما فى لفظ
الله تع من تقوية داعى النبى صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف اى
طلب العطف والرحمة كقوله شعر الهى عبدك العاصى اتاكا • مقرا بالذنوب
وقد دعاكا • فان تغفر فانت لذاك اهل • وان تطرد فمن يرحم سواكا •
حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون العاصى بدلا لان فى ذكر
عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى لفظ انا وفيه
ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله

وكلما انه حيث لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة
عليه وليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف
بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن
الحكاية الى الغيبة ففى العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى ان النقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
مظهر بل يجوز ان يكون باسم مظهر لا بضمير غائب والاول اوفق بقوله بل كل
من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة
من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله
مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح فى كلام السكاكى لكنه مراد بحسب ما علم
من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة التى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب وبالجميع على معنى سواء كان فى
المسند اليه او غيره وسواء كان كل منهما قد ورد فى الكلام ثم عدل عنه

١٩٨

الى الاخر ولو يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود

المص من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا لما اخوذا

من التفات الانسان من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقوله صاحب الكشاف

انه يسمى التفاتا فى علم البيان مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة

كقوله اى قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع

ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على

ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل

عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب

لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو

التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة

بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الطرق

الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون

مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر

كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم

١٩٩

واعتبار انهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب
والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرئة لنشاطه و
ايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
اشياء اخر ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا
الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم
او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او بضمير الغائب ومنها نحو يا زيد
قم ويا رجلا بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بآلهتنا يا
ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما
هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه
يعبر عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة

هذه المسألة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله ؎ يا من يعز علينا
ان نفارقهم + وجداننا كل شئ بعدكم عدم + فانه لا التفات في ذلك لان
حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى
ان يكون بطريق الخطاب كل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما
سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات في القياس
امنتم ليس بشئ قال المرزوقي في قوله ؎ انا الذي سمتني امي حيدرة + كان
القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
الى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال
لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من اراد الاخراج بعض ما ذكرنا قيدا
وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا
من قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع
ان قوله تعالى من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا اخص اي
الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون

قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر ويكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى قوله

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود

العائر قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار وعائر اى غمصة تمض منها وقوله وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان فى كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلث التفاتات فى ثلاثة ابيات ظاهر فى ان مذهب السكاكي موافق لمذهبهم

فان قيل يجوز ان يكون احدهما فى بات والاخر فى جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات او يكون الثاني فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب والثالث فى جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان يكون فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الالتفات

انما يكون فى شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من
الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها عن
الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب للنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا
بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعد ذلكم وكما فى قوله
هل ترجى نكم رسالة مرسل ٭ ام ليس ينفع فى اولاك الوك حيث لم يقل اولئكم
وقوله بكرا صاحبى قبل الهجير ٭ ان ذلك النجاح فى التبكير حيث لم يقل
ذاكما مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت
فحينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر

لان الظاهر يقتضي ان لا يتغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق
وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نباء جاءني وقد قطع المص بانه وارد على
مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى
الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند السكاكي وغيره وفيه نظر لان مثل ترجعون
وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق
اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون
وجاءني من خلاف مقتضى الظ على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له
لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في المخاطب والغائب في الكلام القديم وانما هو في
استعمال المولدين كقوله شعر باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو تعظيما للمخاطب تواضعا من المتكلم ومن المخاطب الى التكلم قول علقمة
ابن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب
اي حين ولى الشباب كاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب للشيب واقباله

على الهجوم يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب فى طحابك الى التكلم حيث لم يقل
يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب محبة
ليلى ويطالبنى بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثانى
محذوف اى شدايد فراقها او على انه خطاب للقلب وفيه التفات آخر من الغيبة الى
الخطاب فى قوله طحابك فيه التفات آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شطّ اى بعد
وليها اى قربها وعادت عوادٍ بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون
فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من
عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه من قبل
والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله
الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه اى مكان ساقه والى الخطاب مالك
يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله
تعالى اياك نعبد فان ما قيل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى حيث الكلام
فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف

٢٠٥

قول جرير ؎ ثقي بالله ليس له شريك + ومن عند الخليفة بالنجاح + اغثني يا فداك ابي وامي + بسيب منك انك ذو ارتياح + فانه ليس من الالتفات في شئ لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء ؎ هل يزجرنكم رسالة مرسل + ام ليس ينفع في اولاك الوك + وفيه الالتفات عند الجمهور من الخطاب في يزجركم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو قال انما اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر الظهر والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير ؎ متى كان الخيام بذي طلوح + سقيت الغيث ايتها الخيام + اتنسى يوم تصقل عارضيها + بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم ان السامع قد اختلج شئ فتلتفت الى الكلام بزيل

٢٠٦

اختلاجه ثم يرجع الى مقصودك كقول ابن قتادة فلاء متربد بوفو البار
راحة ولا وصله يصقولنا فنكارهه فكانما قال فلاء صرمه يبين وقيل له وما
تصنع به فاجاب بقوله وفي لياس احة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديدا لواحداثا
من طرية التوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك
الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لذلك الالتفات سوى
هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من
نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من
ذلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة
تلك الصفات وهى قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد
مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم ثم يوجب ان ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى

[illegible]

[illegible]

على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في
المهمات والباء في بتخصيص متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت
له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما
يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان
الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من
اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون هذا
بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج
والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها
على ان العبد اذا اخذ في القرأة يجب ان يكون قرأته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه
لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز والغرض فيه فكان

٢٠٨

تعليق العبادة به تعليق بلفظا لمتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر
لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله
تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه
المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد والامر المعاد
وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
لتناهي ضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا
في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي
ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر
كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند
اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل
كلامه على خلاف مراده والباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية في المعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه وهو

٢٠٩

بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو

الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون

الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير يحمل على الادهم و

الاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد تلقاه بغير

ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى

ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى

ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على

الفرس الادهم وهو اولى بان يقصده الامير اى ان من كان مثل الامير فى السلطنة

وبسطة اليد فجدير بان يصفد اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد

اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان

يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او بسائل

عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اى

غير ذلك السوال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك السائل

او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا عن

السبب في اختلاف القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال
ينقص حتى يعود كما بدا فلا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من
هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض
لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة
ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من
خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان
ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو
صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى ومن
خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض